

البرنامج " في سبيل الحقوق، نبي موثيق "

كجزء من برنامج الاحتواء "الآخر هو أنا"

في الوسط العربي/ الدرزي/ الشركسي/ البدوي

في سبيل الحقوق...

"كلّ البالغين كانوا من قبل أولادًا، لكنّ القليل منهم يذكر ذلك".

(أنطوان دي سانت أخيذفري، "الأمير الصغير")

مقدمة حول ميثاق حقوق الطفل

حقوق الطفل/ التلميذ هي حقوق متساوية وعامة، وهي حقوق عالمية تستمد قوتها من قانون الدولة. دولة إسرائيل عضو فعال بين الدول التي تحافظ على حقوق كل طفل وطفلة. يؤكد ميثاق حقوق الطفل على احترام الطفل والتعامل معه باحترام، كإنسان يتمتع بحقوق خاصة، في المدرسة وخارجها أيضاً. في عام 1991، أقرت دولة إسرائيل ميثاق حقوق الطفل، وبهذا فإنها تلتزم في الحفاظ على الميثاق، وتطبيق ما جاء فيه مع ملاءمته لثقافة الدولة. يفرض الميثاق شبكة واسعة لحماية الأطفال والدفاع عنهم، إلى جانب منحهم حقوقاً مختلفة، تسمح لهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشأنهم. يعمل الميثاق على تطبيق الحقوق من وجهة نظر الأطفال أصحاب الحقوق، لا من وجهة نظر البالغين، الذين ينصون هذه الحقوق. تستبدل هذه الحقوق كافة المواد السابقة الضعيفة التي دعت إلى حماية الطفل، وتعتبر هذه الحقوق أداة تربوية- تعليمية، فهي تسعى نحو الاستقلالية والحكم الذاتي، مع تفعيل الحكمة في الرأي واحترام الآخرين في أطر العلاقات المدرسية. تلتزم الدولة في نشر وتعليم حقوق الطفل/ التلميذ، إضافة إلى توزيع وشرح بنود ميثاق حقوق الطفل بوسائل مختلفة وباللغات الرسمية للدولة، ليتعلم التلاميذ التصرف حسب قوانين الدولة، التي ترافق العملية التربوية، وبهذا يتم تطبيق حقوق التلميذ في المجتمع المدني. يعتبر قانون حقوق التلميذ، الذي أقر في الكنيست عام 2000 تعبيراً مميزاً عن تبني الدولة لفكرة إشراك الأولاد في بناء مستقبلهم. حقوق التلميذ هي حقوق خاصة، فهي تترجم حقوق الأولاد العامة في ظروف شبكة العلاقات الخاصة بين كافة المشاركين الطبيعيين في المدرسة. التحدي الذي تفرضه الوثيقة على المدارس، هو تحدٍ كبير، إذ يتوجب على المدرسة خلق ثقافة جديدة، ثقافة داعمة للحقوق، تعمل على تطبيق حقوق التلميذ بحيث تكون جميع الأطراف في النهاية راضية من ترجمة وثيقة الحقوق. عملت لجنة حقوق الطفل المعنية من قبل الكنيست مدة ست سنوات، برئاسة القاضية سبيونا روت ليفي ورجالات في التربية من وزارات مختلفة، كجزء من التزام الدولة أمام الأمم المتحدة بهدف إقرار وتسهيل ميثاق حقوق الطفل وتعليمه والعمل بموجبه لدى كافة الجمهور الذي يعمل في مؤسسات تتعامل مع الأطفال والشبيبة، وخاصة في جهاز التربية والتعليم والمجالس المحلية. "تبقى الحقوق محدودة القيمة ما دامت لا تطبق في العمل اليومي، وعلى الدولة نشر ميثاق حقوق الطفل، تعليمه وشرحه..."، وليس صدفة تم إقرار قانون حقوق التلميذ والقانون البلدي، الذي ينص على واجب وجود لجنة محلية لحقوق الطفل للحفاظ على مكانته.

أسس تطبيق الميثاق

1. يمنح الميثاق كل دولة الحق في تطبيق بنود الميثاق بما يتناسب مع ثقافتها، معاييرها الاجتماعية وقدراتها الاقتصادية، ولكنها تقر المنع التام لأشكال مختلفة من الاستغلال مثل: منع كل أشكال عبودية الطفل ومنع التعذيب.
2. يمنح الميثاق كل دولة الحق بتطبيقه حسب الوتيرة التي تناسبها، وصولاً إلى تطبيق ميثاق حقوق الطفل التام.
3. يعمل الميثاق على تطبيق حقوق الطفل من وجهة نظر الطفل المتلقي للحقوق، لا من وجهة نظر البالغ الذي يعطيها له.
4. الميثاق هو وثيقة متكاملة لا يمكن تطبيقه بشكل جزئي: بنود الحقوق مرتبطة بعضها ببعض ولا يمكن التخلي عن أي بند، فتطبيق جزئي لهذه الحقوق لا يعتبر تطبيقاً. على كل دولة أن تستخدم الوسائل والجهود المبذولة (ولو كانت محدودة) في سبيل إعطاء كافة الحقوق لكافة الأولاد.

5. يُلزم الميثاق المؤسسات المعنية على تطبيق متساوٍ لكافة لكافة الأولاد.
6. يعمل الميثاق على تطبيق مبدأ المشاركة: لكل طفل/ تلميذ رأيه الخاص به، وعلينا إشراكه في تقرير مصيره وإعطاء أهمية لرأيه، بالتناسب مع سنه ونضجه.

التوصيات الثابتة للجنة الأمم المتحدة، التي تراقب تطبيق الميثاق العالمي لحقوق الطفل:

1. نشر بنود الميثاق وتوزيعه على الجمهور من خلال جهاز التربية والتعليم (لل كبار وللصغار)، بهدف خلق حوار جماهيري واضح حول الأمور المتعلقة بحقوق الأطفال، وبهدف إجراء ممارسات تربوية، اجتماعية وسياسية تعمل على دفع الحقوق قُدماً.
2. إعداد برامج شاملة: تهدف إلى دفع الحقوق الموجودة في الميثاق على المستوى الوطني، تحت إشراف وتمويل مركزي، يسعى إلى تطبيق الحقوق بكافة الأماكن في الدولة، وليس فقط في الأماكن التي تحوي جمهوراً واعياً قوياً، بينما يبقى الجمهور الجاهل الضعيف في معاناته.
3. التعاون مع جهات غير حكومية (NGO's) - على مؤسسات السلطة العاملة على تطبيق الميثاق، التعاون بشكل ممنهج مع جهات غير رسمية، تعمل على تثبيت الحقوق.
- ولد، أولاد حسب الميثاق هم حتى سن 8-9 سنوات.
في العملية التربوية تنتقل من الدفاع عن حقوق التلاميذ إلى الدفاع عن مكانتهم المدنية كأصحاب حقوق. التربية تمدنا بالأدوات التي تعمل على إبراز المعرفة وزيادة الوعي لحقوقنا وحقوق الآخرين. للمؤسسات التربوية تأثير حاسم على المواقف وتطورها، وعلى اتخاذ القرارات والمسؤولية المدنية في أوساط التلاميذ. لذلك يجب أن ندرك حقوق الطفل والحقوق الاجتماعية الأخرى، حتى ندفع عمليات تربوية في المدرسة، باعتبارها مكاناً ننمي فيه شخصية التلميذ، بالتناسب مع ثقافته والتميز في شخصيته وجوهر تراثه. لذلك علينا بناء مدرسة تُمكن تلاميذها من التجربة الفعلية لتنمية طرق تفكير تعبر عن حقوقهم.
تجمع المؤسسة التربوية العديد من "المختلفين" في مجالات مشتركة، وعلينا العمل على احترام حقوق جميع الذين يشكلون المجتمع المدرسي، بحيث يثق الواحد منهم بالآخر ويدعم جميع الأطراف، ويكون التعاون والاحترام أيضاً بين الكبار والصغار. كثرة وجهات النظر الثقافية، المعتقدات والأيدولوجيات التي تحتنا على احترام الحقوق، تزيد من بناء موازنات عديدة في الثقافة المدرسية. في العملية التربوية تنتقل من الدفاع عن حقوق التلاميذ إلى الدفاع عن مكانتهم المدنية كأصحاب حقوق، من خلال خلق بيئة وثقافة ترى أبناءها كمشاركين فعالين في حياة المجتمع، لهم حقوق ولديهم مسؤوليات. مع هذا نرى أنّ المعلمين والمعلمات هم أصحاب القوة التربوية، الأكثر تأثيراً على صقل شخصية التلميذ، وتصرفاته وتربيته السليمة كإنسان. من هنا، يكون المعلمون هم قادة عملية التغيير، وهم المجسرون بين التلاميذ والشبيبة والكبار. لذلك، تحتاج الحقوق إلى وجود ثقافة احترام للحقوق (respect) من أجل تقديم المساعدة الفاعلة.
من أجل أن تعمل الحقوق بشكل جيد، لا يكفي أن تكون مستندة إلى قانون، لا يكفي أن نقوم بنشرها والتعريف بها بل:
- تحتاج إلى ثقافة داعمة للحقوق، تعترف فيها كافة الأطراف بالفوائد المتبادلة وبالقيمة الأخلاقية.
- تحتاج إلى منظومات حوار مرتبة وبناء اتفاقيات.
- تحتاج إلى أنظمة وسطاء ومجسرين في حالات التصادم بين حقوق الأطراف المختلفة.
من هنا إذا استطعنا أن نربي ونطبق أنظمة تعليمية تعتمد على احترام الإنسان، وأساسها احترام حقوق الأطفال وحقوق التلاميذ، فإننا نستطيع معرفة حدود كل تصرف نخاره تجاه كل معلم، تلميذ أو والد.

مكانة المعلمين على ضوء التربية للحقوق

أعطيت للمعلمين، وبصورة تقليدية، صلاحيات عديدة بالنسبة لتعاملهم مع التلاميذ. الفكرة هي أنّ التلاميذ لا يزالون تحت سيطرة الكبار في المدرسة لأنهم لا يزالون قاصرين، ولا يُتوقع منهم أن يقوموا بعمل الكبار. كقاصر، يتوقع التلميذ عند مجيئه إلى المدرسة أن يتصرف المعلم تجاهه بصورة مشجعة ويدي إليه اهتماماً، "الحق في أن يكون محبوباً ومحماً" وكما شعر التلميذ أنّ المعلم حامياً له، مؤمناً بقدراته ومساعداً له في التغلب على الصعاب، ارتفع التقدير الذاتي عند التلميذ، مما يؤدي إلى انخفاض في المشاكل الانضباطية.

يُنظر إلى المعلم اليوم على أنه قائد تربوي واجتماعي، له تأثير كبير على بلورة تصرفات التلاميذ، وكثيرون منهم يستمرون في تقليد تصرفاته لفترة طويلة من الزمن. يعتبر تطوير بنود حقوق التلاميذ، تشجيع العمل حسبها وتطبيقها جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية، وذلك جزء من عمل المعلم. على المعلمين في المجتمع الديمقراطي العمل، حسب حقوق التلاميذ، تعليم التلاميذ حقوقهم، وكيفية الإصرار على تطبيقها والعمل بها بالصورة المثلى، مع الحفاظ على احترام الآخرين وحقوقهم.

يجب القيام ببناء نماذج إضافية تحيب عن كيفية قيام المعلمين بتطوير، تطبيق وتعامل حسن مع التلاميذ، وكيف يقوم المعلمون بالدفاع عن تلاميذهم والحفاظ عليهم وتشجيعهم على التعليم. وعلى المعلمين موازنة، توجيه، تحديد وحسم النزاع بين الحقوق المتضاربة طيلة الوقت. عليهم البتّ حول أيّ الحقوق هي الأهم في الظروف القائمة تلك اللحظة، مع مراعاة الموازنة في حقوق التلاميذ كأفراد وكمجموعة (إحدى الصلاحيات المهمة المعطاة للمعلمين هي الصلاحية في تقرير وتحديد أيّ من الحقوق واجبة قبل الأخرى، وذلك حسب ظروف الحدث).

"في سبيل الحقوق"

يؤدي برنامج "في سبيل الحقوق" إلى اعتراف أولي ومبدئي بحقوق كل طفل وطفلة، كل تلميذ وتلميذة وكذلك حقوق البالغين في جهاز التربية والتعليم، من أجل خلق التزام ومسؤولية لدى التلاميذ لتطبيق حقوقهم ومعرفة المعلمين حول واجباتهم تجاه التلاميذ وتجاه زملائهم المعلمين. وفي صميم البرنامج يظهر الإيمان بأن المجتمع القائم على العلاقات المبنية على الاحترام المتبادل للحقوق بين الأولاد والكبار، يؤدي إلى خلق جو داعم لهذا المجتمع ومهامه. يتعامل جهاز التربية والتعليم اليوم مع مهام كثيرة وصعبة، مهام شخصية، اجتماعية، وطنية وعامة. وهناك رغبة حقيقية لدى رجال التربية في تقديم الأفضل لاحتياجات التلاميذ التعليمية البيداغوجية، إضافة الإحساس بالأمن والحماية عندهم، تطوير الشعور بالتبعية لديهم للمكان الذي يتواجدون فيه، وللعالم الذي يحيون فيه، في بعض الأحيان نقف على مفترق طرق لا نستطيع اتخاذ قرار بالنسبة لطارئ حصل وذلك من قلة معرفتنا بالتصرفات الواجب اتخاذها تجاه التلميذ، عائلته وزملائه الآخرين. نقوم بالتعامل مع هذه الأهداف بشكل عام كرّدة فعل على أحداث مؤسفة وغير لائقة تحصل في المدرسة؛ نكتب البرامج للتعامل مع العنف، تعطى تعزيرات لتلاميذ مستصعبين وهكذا... يقترح برنامج "في سبيل الحقوق" الانتقال من موقف الراد والمعقب على المشاكل، إلى موقف المبادر لخلق بيئة تعليمية وتربوية ملائمة والتي تعمل على تقليل المشاكل التي تعاني منها المدرسة.

فرضية أخرى موجودة في لب البرنامج هي أنّ محيطاً تربوياً لائقاً يرى التلميذ والطاقت كأميين كاملين، وهذا يعني النظر إلى كافة المتطلبات الحياتية، والمحافظة على كافة الحقوق التي تعتبر مفتاح تطوّر التلميذ، وكلّ محاولة لتفريق مرگبات شخصيتهم عن بعضها البعض والعمل على معالجتها بشكل منفرد، سيكون مصيرها الفشل. مثلاً: تلميذ أنتهك حقه

وزارة التربية والتعليم
الإدارة التربوية
قسم أ لتنظيم التعليم
التفتيش على تطبيق قانون حقوق التلميذ
www.education.gov.il/zchuyot

الثقافي في المدرسة سيعاني من مشاكل تعليمية. الجهود التي تُبذل لتحسين نتاجه التعليمية بواسطة إعطاء دروس تقوية من الممكن أن تفشل. إحساس التلميذ بأن المدرسة قد منست حقه بالاحترام سيؤدي إلى صعوبة في تطوّر قيمة الاحترام لديه لعالم الكبار، وصعوبة العمل بحسب الأنماط السلوكية التي تضعها المدرسة.

يحدّد البرنامج السبيل لتطبيق حقوق الطفل وحقوق التلميذ، بالضبط كما اعترف بها العالم عامّة وإسرائيل خاصّة، التي كشفت في السنوات الأخيرة موضوع حقوق الطفل والحفاظ عليها أمام التلاميذ، المعلمين والأهالي- في ظلّ ازدياد الكشف عن الحالات التي تنتهك الحقوق الأساسية لهؤلاء الأطفال. عملية تعريف التلاميذ بحقوقهم، تلزنا إعطائهم الأدوات اللازمة والصحيحة كي يشعروا بالقوّة والثقة عند مطالبتهم بحقوقهم، فمن جهة على التلاميذ أن يتعلّموا كيفية المطالبة بحقوقهم، ومن جهة أخرى عليهم الحفاظ على حقوق الآخرين. وهذا يتطلب منا تأهيلاً تربوياً معتمداً.

****هناك كراسة مرافقة لبرنامج "في سبيل الحقوق" باللغة العربية تضمّ دروساً مقترحة لتطبيق البرنامج في المجتمع العربي.**

في ظلّ تركيبة الحياة المعقّدة في إسرائيل بشكل عام، وعند أبناء الشبيبة بشكل خاصّ، فإنّه من الجدير الاهتمام بموضوع حقوق الأطفال والشبيبة وجعله في مقدّمة المواضيع المطروحة على الصعيدين؛ الجماهيري والتربوي في المجتمع. يواجه العمل بحقوق الأطفال وأبناء الشبيبة صعوبات عديدة في المجتمع العربي، وعلى المجتمع مواكبة ومراقبة نفسه وعمله حول هذا الأساس. وفي دولة متعدّدة الثقافات وديموقراطية كدولة إسرائيل، يعتبر جهاز التربية والتعليم أداة مركزية في صقل الإنسان المسؤول، المستقلّ والمتفاخر بهويته وثقافته. تُعتبر التربية لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل وحقوق اجتماعية أخرى أداة حيوية وهامة للتطوّر الاجتماعي، ولبناء الإنسان ومجموعات ذات هوية وتبعية لقيم اجتماعية، وتعظيم شخصي بشكل خاصّ لدى مجموعات ضعيفة وأقليات تعاني بشكّ دائم من تجريدهم لحقوقها (Disentitlement).

ولأنّ المجتمع العربي يخوض اليوم عمليّات تغيير اجتماعية وسياسية حادّة، ولا يوجد توافق بين واضعي السياسة التربوية التعليمية وبين الأقلية العربية (أهالي ورجالات تربية) حول مضامين البرامج التعليمية والقيم التي يجب تربية التلميذ العربي حسبها حتّى يصل إلى تكوين هويته المدنية لذلك يتحمّن تطوير جهاز تربوي ومدنيّ داعم لصقل طواقم التربية، المجالس المحلية، الأهالي وأبناء الشبيبة مع ثقنا العميقة والكاملة بقدرة أبناء الشبيبة على بعث التغيير، وقيادته ونقله بواسطة صفل وتنمية قيادة محلية. إحدى الصعوبات الواضحة التي يعاني منها جهاز التربية والتعليم في الوسط العربي هي انعدام الحوار البناء والاتفاقات المشتركة مع الأهالي، المعلمين، رجال الدين والمثقفين العرب حول مكانة الأولاد في تطبيق ميثاق حقوق الطفل كما أقرته دولة إسرائيل. والسكّان العرب على اختلاف أطيافهم مواطنون في دولة إسرائيل، لهم حقوقهم وواجباتهم ككافة المواطنين في الدولة، وعليهم احترام القوانين، مع أنّ مبنى فرص التكافؤ المعقّدة بين التربية المدنية والمجتمع العربي والإطار القانوني في جهاز التربية والتعليم لم يتمّ التعامل معه بهذه الصورة الموضوعية من قبل. يحدّد تقرير (شتيل) الصعوبات المركزية في الوسط البدويّ التي تتمثّل في الفصل التامّ والقطيعة القائمة بين الأهالي وبين المدرسة. حيث أنّ جهاز التربية والتعليم الحديث غريب بطبعه عن المجتمع والثقافة البدوية القديمة. الأهالي بغالبيتهم لم يعرفوا الجهاز التربويّ الحديث، ولا يشعرون بتواصل أو قرابة تجاهه، ولا يستطيع الجهاز أخذ دوره في التعليم الرسميّ لأبنائهم، وفي أغلب الأحيان يمتنع عن التواصل والتخاير مع طاقم المدرسة. بالإضافة إلى أنّ معظم أمهات التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية هنّ من الأميّات اللواتي لا يعرفن القراءة ولا الكتابة، ولا يؤمنّ بقدرتهنّ على المساعدة في تعليم أبنائهنّ. ولا يسمح لهنّ، حسب العادات والتقاليد، الوصول إلى المدارس التي تبعد مسافات كبيرة عن مكان سكنهنّ، والتواصل مع المعلمين الذكور بغالبيتهم. وطواقم المعلمين بدورهم لا يشجّعون التواصل مع الأهالي ويشعرون بالتهديد من كلّ مبادرة لمشاركة الأهالي بالحياة المدرسية. البرامج التعليمية وطرق التدريس المتبعة في المجتمع البدويّ تقليدية ومحافظّة جدّاً (Banking Education)، ولا تعمل على تطوير التلميذ وتقديره لذاته، ومعرفة حقوقه المدنية، وحقّه في

أن يكون شريكاً في تقرير مستقبله. التعليم في المدارس لا يوجّه التلاميذ نحو تطوير التفكير المستقل، تنمية مبادرات تهمّ الفرد والمجموعة، واستخلاص القدرات للعمل ومساعدة الذات.

حقوق الطفل هو موضوع دائم للحوار، للتعريف والمشاركة. تعليم حقوق الطفل والشبيبة يجب أن يكون متواصلاً من وجهات نظر مختلفة، وبالتزامن مع أحداث يومية ذات علاقة تحدث في المجتمع بشكل عام، وفي جهاز التربية والتعليم بشكل خاص. تتواصل المعاني القيمة الموجودة في ميثاق حقوق الطفل مع كافة دوائر الحياة، العائلة، المجتمع القريب، الدولة والعالم كافة. علينا أن نرى البنية التربوية كمكان تتطور فيه شخصية التلميذ بالترابط مع ثقافته وشخصيته لتطوير المواطنة الديمقراطية. ذكر في وثيقة الاستقلال: "تضمن دولة إسرائيل مساواة تامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لكافة مواطنيها دون فرق في الدين، الأصل والجنس". وبهذه الروح، نطلب تحقيق الأمنية لهؤلاء الذين أرادوا بناء مجتمع متطور، فيه يتم التعامل مع الإنسان كإنسان.

ملاحظة: في تقرير القاضية "روت ليفي" في المقدمة العامة التي نُشرت، تنطرق لقضية التربية لحقوق الطفل في المجتمع العربي، وتركز على الحق في المساواة والتعليم. قسم من هذا التقرير لم يُنشر، وموجود لدينا كمادة خام، لعلنا في جهاز التربية والتعليم العربي على كافة أطرافه من ناحية رجال القانون: عرب مسلمون، عرب مسيحيون، بدو، دروز.

الطرق المقترحة: خلال عملية التعليم علينا التطرق لهذه المتغيرات، وذلك من أجل نجاح البرنامج.

1- إدارة (قيم، حقوق، مسؤولية، عدل، حب، نزاهة).

2- مصطلحات أساسية في الديمقراطية:

- مساواة
- حرية
- حقوق الإنسان
- حقوق الطفل
- حقوق التلميذ
- حقوق اجتماعية ثقافية
- حقوق مستقاة من قوانين الدولة ومنشور المدير العام
- حقوق القاصر في أي إجراء جنائي
- حكم الأكثرية
- إجراءات عادلة ونزيهة
- عقد اتفاقات
- اتفاقيات عادلة

3- العلاقة بين المصطلحات الأساسية في الديمقراطية وبين جهاز التعليم:

أ- حقوق الطفل

ب- حقوق التلميذ

ت- حقوق المعلم

- 4- العلاقة بين المصطلحات الأساسية والتربية لثقافة الحقوق في المؤسسة التربوية:
- ما هي الأنظمة التي يجب أن تكون في المدرسة لكي ننشئ هذه الثقافة المدرسية؟
 - نماذج مناسبة لاحتياجات الثقافة المدرسية
 - عقد اتفاقيات في التربية، إشراك في اتخاذ القرارات في المؤسسة التربوية.
- 5- مكانة عمل المعلم كمسؤول عن الحقوق، التبعية للإطار المدني، ما معنى أن يكون قسماً من الخدمة الجماهيرية، أين هو من "ممثل العالم المدني، العالم العملي وعالم العلاج".
- 6- مميزات الوظيفة المحددة بمصطلحات مدنية وبمصطلحات حقوق المدير:
- أ- التبعية للقيم قبل الناس
 - ب- التبعية للقوانين قبل الناس
 - ت- ما معنى "إدارة تربية وتعليم" وما يميزها عن أنواع أخرى من الإدارة؟
- 7- المعلم: التصور الوظيفي:
- إدارة التعليم في الصف
 - إدارة حوار متشعب (جدال مدني، صلاحيات)
 - إدارة حوار قيم في الصف، تطبيق حقوق الفرد، حقوق التلميذ، حقوق اجتماعية- مدنية، حقوق المعلم، وحقوق الأهالي من الناحية القانونية والثقافية.
 - المسؤولية في تطبيق الحق في التعليم والتعلم
 - يتعلم أن يفترق بين عالم حقوق التلميذ وعالم واجباته
 - المعاني المدنية للأدوات الاستشارية، رؤيا ناقدة (يدفعون للحقوق أم يعوقون الحقوق؟).
- 8- العائلة والحقوق:
- أنواع العائلات والحقوق (أمهات وحيدات، تبني، تنشئة). معلمات وحقوق التلميذات، مسؤولية جنائية، حقوق القاصر في إجراء جنائي وغيره.
- 9- في الطريق إلى التزام شخصي
- معرفة عالم الحقوق المرتبط بالالتزام المطروح.
 - الحقوق في التطوع؛ التطوع في مستشفى، معرفة حقوق المريض، متطوع في جمعيات، الحرس المدني، مساعدة كبار السن وغيرها.
- 10- حقوق المواطن
- حقوق المواطن عند وصوله إلى سن البلوغ/ للتطوع الجماهيري وغيره
 - حقوق المواطن عند الانتخابات
 - حقوق العاملين عند خروجهم لحقل العمل.
 - حقوق بقوة الاتفاقيات